

خاتمة

obeikandi.com

بعد أن حاولنا في هذا البحث رصد تأثير حق الفيتو على حل النزاعات الدولية، وفي ظل الواقع الحالي لمسار عملية الإصلاح وما تعترضه من عوائق قانونية وسياسية ومع القراءة الواقعية للظرف الدولي الراهن وما يمكن أن يتقبله من إصلاح للمنظمة عموماً ومسألة إصلاح حق الفيتو في إطار إصلاح مجلس الأمن، يمكن القول أنه طيلة ٦٧ سنة من عمر المنظمة ظل المجتمع الدولي يقيم عمل المنظمة بما تقوم به من عمل في هذا المجال، وفي أحسن الأحوال كانت هناك حالة من عدم الرضا على أداء المنظمة رغم العمل الكبير الذي قامت به من أجل تحقيق هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق فإن البحث في أسباب القصور في أداء مجلس الأمن ينصرف في جزء كبير منه إلى دور حق الفيتو في شل عمل المجلس، ورغم أن الأرقام لا تعطي الصورة كاملة إلى أنها تعطي صورة حقيقية عن هذا الدور متى تم ربطها بالظروف التاريخية والسياسة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً، وفي هذا الاتجاه تبيّننا الإحصائيات أنه خلال الفترة الزمنية للحرب الباردة أسقط الفيتو ٤٦٪ من أصل ٦٤٦ قرار أصدرها المجلس في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٨٩، ثم تراجعت هذه النسبة بشكل كبير مع نهاية الحرب الباردة لتبلغ أقل من ٠٢٪ من إجمالي القرارات الذي تزايد بشكل كبير في دلالة واضحة عن الدور الذي لعبه الفيتو.

ولقد تم إقرار حق الفيتو في الميثاق بمبرر إعطاء ضمانة للدول الكبرى الخمسة مفادها أن أيًا من هذه الدول الدائمة العضوية لن تدفع المجلس للعمل ضد إحداها، قصد تعزيز التعاون فيما بينها لصالح الأمن الجماعي وكان من نتيجة ذلك أن هذا الأخير لا يعمل ضد الأعضاء الحائزين للفيتو، مما أعطاهم حصانة حقيقية وجعلهم ينخرطون في نزاعات لا تنتهي حتى تتدخل أخرى، ولم تتوقف هذه الحصانة عند الأعضاء

الحائزين للفيتو بل امتدت إلى حلفائهم وهو ما جعل نظام الأمن الجماعي معطل عمليا ، وهذا لا يعني تعطيل حل النزاعات القائمة فحسب بل إشعال نزاعات جديدة بحكم انعدام الدور الردعي لمجلس الأمن بسبب الفيتو.

من ناحية أخرى بما أن مجلس الأمن يلعب دور جهاز "مركزي" لحفظ السلم والأمن الدوليين وبحكم هذا الدور تربطه علاقات وظيفية مع أجهزة وهيئات حل النزاعات داخل منظومة الأمم المتحدة بأجهزتها ذات العلاقة، أو خارج المنظمة مع الهيئات التي تنشط في مجالات لها علاقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، مما جعل أثر الفيتو يمتد إلى هذه الهيئات عبر العلاقة الوظيفية مع المجلس ونجد في هذا المجال هيئات مثل المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الإقليمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات، فهذه العلاقة والترابط مع مجلس الأمن ضخم حجم تأثير الفيتو أضعافا.

إن انسداد الوضع في مجلس الأمن لم يجعل دور المنظمة في حل النزاعات هامشيا فقط، بل جعل الدول أطراف النزاع الذين لا تربطهم علاقات جيدة مع أصحاب الفيتو يتحاشون طرح نزاعاتهم على المجلس ويسعون لحلها لدى هيئات أخرى، مما عمق أزمة الثقة في مجلس الأمن إلى الحد الذي صارت دولا تنظر إلى المجلس على أنه خطر على أمنها القومي وتتخرط في هيئات إقليمية بينية كبديل عن الأمم المتحدة.

من الناحية العملية دائرة انخراط مجلس الأمن في حل النزاعات لم تكن تتعدى النزاعات التي يتوافق عليها القطبين أو التي تقع خارج مناطق نفوذهم ونفوذ حلفائهم مما جعل المجلس في حالة عطالة حقيقية، وحتى وإن تناول بعض النزاعات فإنه يسيرها فقط ولا يملك دور فعال في حلها، وهذا

هو حال النزاعات المزمنة مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ونزاع جامو وكشمير بين الهند وباكستان وغيرها.

بعد نهاية الحرب الباردة كانت الصورة الظاهرة هي تراجع ظاهرة الفيتو في حين أن الصورة العملية هي تغيير دور الفيتو فلم يعد المطلوب إيقاف صدور القرارات بل لا مانع أن يصدر ولكن بالصورة التي يرغب فيها القطب الواحد، فإما أن يصدر القرار خالي من أي محتوى غير مرغوب فيه أو الفيتو بالمرصاد في آخر المطاف، وهو ما يفسر تراجع ظاهرة الفيتو العلني الرسمي وزيادة فعالية المجلس لأنه صار أكثر تماشياً مع وجهة نظر القطب الواحد.

صارت الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة أكثر انخراطاً في معالجة النزاعات الدولية ومجلس الأمن صار أكثر فعالية بتراجع ظاهرة الفيتو "الرسمي" ومن نتيجة ذلك أن تم حل العديد من النزاعات ولكن هذا اقتصر على النزاعات التي زالت أهميتها الإستراتيجية في إطار الحرب الباردة على شاكلة نزاع الميز العنصري في جنوب إفريقيا الذي تم حله سنة ١٩٩٤، في حين بقيت النزاعات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للقطب الواحد تسجل حضوراً كبيراً للفيتو وعجز المجلس عن حلها من قبيل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ونزاع "جامو وكشمير" بين الهند وباكستان من الناحية العملية لتأثير الفيتو على حل النزاعات يمكن إجمال صور تأثيره كما يلي:

١- في مرحلة إعداد جدول الأعمال المجلس يستخدم تأثير الفيتو الخفي عن طريق التهديد به في حال طرح النزاع على المجلس وهذا يدفع لإسقاطه من جدول الأعمال ما دام أنه سوف يصطدم بالفيتو أو عن

طريق التأثير على دور الأمين العام بحكم أنه من يعد جدول الأعمال المؤقت.

٢- في مرحلة تقديم مشروع القرار رغم أنها مسألة إجرائية إلا أن ظاهرة المشاورات غير الرسمية تسمح لحائزي الفيتو باستخدامه الخفي إما لإفراغ القرارات من محتواها أو دفع أصحاب مشروع القرار للإحجام عن تقديمه وحتى في حالة تقديمه فإن حالة "الردع" القانوني التي يوفرها الفيتو تجعل أصحاب مشروع القرار حتما يراعون موقف أصحاب الفيتو مما يؤثر تأثيرا بالغا في محتوى القرار ومن ثمة الفعالية في حل النزاع.

٣- عند التقديم الرسمي لمشروع القرار فإن الدول الحائزة للفيتو تلجأ إلى إدخال تعديلات على المشروع من أجل إفراغه من أي محتوى غير مرغوب فيه فإن نجحت في ذلك تجنبت استخدام الفيتو وما يصاحبه من إحراج سياسي وإذا لم تنجح في ذلك فإن الأمر لا يخرج عن السيطرة ففي نهاية المطاف يستخدم الفيتو بشكل رسمي لإسقاط القرار، وجري العمل في المجلس في أحيان كثيرة التصويت على القرار فقرة بفقرة مما يسمح بإسقاط الفقرات غير المرغوب فيها من القرار.

٤- هناك الكثير من الصلاحيات المخولة للمجلس التي يفصل فيها المجلس بقرارات موضوعية تساهم في تعزيز تأثير الفيتو مثل: "صلاحية تكييف النزاع والموقف"، "السلطة التقديرية للمجلس في إدراج نزاع ما تحت الفصل السابع"، "صلاحية تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية"، صلاحية إرجاء التحقيق والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

لقد جاء الطرح الحقيقي لعملية إصلاح مجلس الأمن منذ الدورة السابعة والأربعون وجسد عمليا سنة ١٩٩٣ مع قرار الجمعية العامة بإنشاء "الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن"، ورغم الجهود الكبيرة إلا أن ٢٠ سنة منذ بعث عملية الإصلاح تؤدي لإحراز تقدم بحكم موقف الدول الحائزة للفييتو الراض لأى مساس به.

صيغة نموذجية لتعديل المادة ٢٧:

في ختام هذا البحث يمكن القول أن أحسن ترجمة وتجسيد لإصلاح حق الفييتو تكمن في الإصلاح التدريجي الذي يراعي واقع الظروف الدولية الحالية، ويمكن تجسيد هذا الإصلاح في تعديلات على عدة نصوص في الميثاق الأمم المتحدة، منها المواد ٢٣، ٢٧، ١٠٨ و ١٠٩ بشكل أخص.

أما عن المادة ٢٣ فإن التعديلات التي تستوعب مختلف الاقتراحات بشأن توسيع المجلس الأمني فهناك تأييد واسع للصيغة المقترحة من قبل "الفريق الرفيع المستوى" والتي مفادها مجلس أمن مكون من ٢٤ عضوا بإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين دون إعطائهم حق الفييتو^(١) وتبدو هذه الصيغة أحسن تجسيد لتوسيع المجلس.

ومن باب التصور النظري لصيغة التعديل المنشود للمادة ٢٧ بما يستوعب أهم المقترحات التي قدمت سواء في أعمال "الفريق العامل" المعني

١ - أنظر في هذا الجدولين للنموذجين (أ) و(ب) لتوسيع المجلس المقترحين في تقرير "الفريق الرفيع المستوى" في صفحات هذه الرسالة، ص ص: ٢٤٢-٢٤٣ .

بإصلاح مجلس الأمن، و المقترحات التي وردت في تقرير "الفريق الرفيع المستوى" يمكن تصور صيغة التعديل بحيث تجسد المقترحات التالية:

١- تعدد خيارات التصويت أمام العضو الدائم بحيث يمكنه التصويت بأربع خيارات:

أ) التصويت السلبي (لا) دون يعني ذلك بشكل آلي حق الفيتو.

ب) التصويت بالفيتو أي الاعتراض على صدور القرار.

ج) الامتناع عن التصويت. (د) الغياب عن الجلسات.

ثم يأتي بعد ذلك تحديد أدق للمسائل الإجرائية وعدة مقترحات أخرى يمكن إستيعاب أهمها وهذا كخطوة تمهيدية لإلغاء الفيتو، ولا تتضمن هذه الصيغة تخويل الأعضاء الدائمين الجدد حق الفيتو.

تصور نموذجي للصيغة المعدلة للمادة ٢٧ باعتماد تكوين المجلس من ٢٤ عضوا:

١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. (بدون تعديل)

٢- تصدر قرارات المجلس في المسائل الإجرائية بموافقة أربعة عشر من أعضائه. (أغلبية ١٤ من ٢٤)

٣- تصدر قرارات المجلس في المسائل الأخرى كافة بموافقة أربعة عشر من أعضائه حسب الشروط التالية:

أ- يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة في حالة التصويت الذي يفصح فيه عضو دائم أنه يعترض على صدور القرار (تصويت بالفيتو).

ب- بموافقة أربعة عشر عضو أيا الأعضاء المكونون لهذه الأغلبية عندما لا يفصح أي عضو دائم يعترض على صدور القرار. (تصويت سلبي دون أن يعني ذلك الفيتو).

ج- لا يعتبر بالضرورة التصويت السلبي لعضو دائم اعتراضا مخلا بشرط الإجماع المطلوب بين الأعضاء الدائمين بمفهوم البند (أ) أعلاه ما لم يفصح عن ذلك صراحة عند التصويت. (التصويت ب: (لا) لايساوي الفيتو بالضرورة)

د- تحتسب أغلبية أربعة عشر عضوا المذكورة أعلاه باحتساب أصوات الأعضاء الحاضرون المشتركون في التصويت. (تقنين عدم احتساب الامتناع عن التصويت والغياب عن الجلسات في التصويت)

هـ- لا يشمل شرط الإجماع بين الأعضاء الدائمين المذكور في البند (أ) أعلاه الأعضاء الدائمون الجدد بموجب هذا التعديل للميثاق. (عدم تخويل الأعضاء الدائمين الجدد حق الفيتو)

و- عند التصويت على القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصلين السادس والسابع والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفا في النزاع أو الموقف عن التصويت.

٤- يحدد مجلس الأمن المسائل الإجرائية باعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٧ (د) الصادر في هذا الشأن ويستترشد المجلس في تحديد هذه المسائل بالمعايير المذكورة فيه.

٥- تثري الجمعية العامة قائمة المسائل الإجرائية المحددة في مرفق قرارها رقم ٢٦٧ المذكور أعلاه بشكل دوري وتحدد المعايير التي يمكن اعتمادها في تحديد هذه المسائل بالتعاون مع مجلس الأمن.

النتائج:

في ختام هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولاً: تم إقرار حق الفيتو بإصرار من الدول الخمس الحائزة له وبمعارضة من باقي الدول الصغرى والمتوسطة التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة وبذلك كان ترجمة قانونية لواقع سياسي ناتج عن الظروف الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: سادت فترة قصيرة من بداية حياة المنظمة بعض التعاون لكن سرعان ما زال ذلك مع اندلاع الحرب الباردة وتحول حق الفيتو معها إلى أداة لشلل مجلس الأمن وكان هذا مبكراً منذ ١٩٤٦ وازداد الفيتو بعدها تصاعدياً مما انعكس على حل النزاعات الدولية بحكم شلل نظام الأمن الجماعي مع شلل المجلس، ولم يؤد هذا لتعطيل حل النزاعات القائمة فقط بل إشعال وتأجيج نزاعات جديدة بحكم الحصانة التي يمنحها سواء للدول الحائزة له أو لحفائهم الذين يخوضون نزاعات بالنيابة عنهم وهكذا كان تأثيره مضاعفاً على حل النزاعات.

ثالثاً: عطل حق الفيتو تصفية الاستعمار في مجلس الأمن بحكم وجود دولتين استعمارييتين تحوزان الفيتو وظهر هذا في نزاع فيتنام مع فرنسا وبعدها الولايات المتحدة، وفي روديسا الجنوبية (زيمبابوي) وأفغانستان وغيرها، وكان سبباً في تولي الجمعية العامة دوراً أبرز في مسألة تصفية الاستعمار.

رابعاً: لا يقتصر تأثير الفيتو على أداء مجلس الأمن وحده بل يمتد نطاق تأثيره إلى الجمعية العامة عبر مدخل الاختصاصات المشتركة بين الجهازين وكذا العلاقة بينهما. وأما عن الأمين العام فالفيتو له تأثير على تعيينه أو تجديد عهده مما يجعله في دائرة التأثير، ويمتد تأثير الفيتو بأثره

المتسلسل عبر الكثير من نصوص الميثاق وهذا له تأثير على أجهزة حل النزاعات الدولية.

خامسا: في إطار نص المادة ٢٧ من الميثاق تساهم مسائل قانونية أخرى في توسيع نطاق حق الفيتو وهي:

أ- سلطة المجلس في تكييف المسألة على أنها نزاع أو موقف وهذه السلطة خاضعة للفيتو مما يجعل شرط امتناع الدولة الطرف في النزاع غير عملي.

ب- سلطة المجلس في تحديد طبيعة المسألة على أنها إجرائية أو موضوعية وهذا متحكم فيه أيضا عبر ما يعرف بالفيتو المزدوج.

ج- عدم وجود مفهوم قانوني أو تحديد دقيق لما يعتبر مسألة إجرائية أو وجود معايير متفق عليها في الميثاق.

د- غياب أي معيار لتحديد المسائل الموضوعية في نص الميثاق، جعل مفهومها يطغى على مفهوم المسائل الإجرائية.

سادسا: ساهمت الممارسة في الحد من نطاق الفيتو في حالات أخرى:

أ- مسألة الامتناع عن التصويت حيث أعطتها الممارسة في المجلس معنا مغايرا لما رسم لها في الميثاق بأن أصبحت لا تخل بشرط الإجماع بين الأعضاء الخمسة الدائمين.

ب- مسألة الغياب عن الجلسات أخذت نفس حكم الامتناع عن التصويت بدوافع سياسية كان غرضها تضيق نطاق الفيتو السوفيتي بمناسبة غيابه عن جلسات المجلس أثناء الأزمة الكورية.

سابعاً: انعكست العلاقة بين القطبين على ممارسات الفيتو في المجلس فكان تحسن هذه العلاقة يعني تراجع ظاهرة الفيتو وتأزمها يعني العكس منه شهدت فترات الوفاق بين القطبين حل العديد من النزاعات.

ثامناً: شهدت أطول النزاعات عمراً حضوراً أكبر للفيتو وهو سبب جوهرى في تأزمها وطول أمدها على شاكلة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ونزاع الميز العنصرى في جنوب إفريقيا لغاية ١٩٩٠ حين زال هذا النظام العنصرى.

تاسعاً: بسبب الإفراط في استخدام الفيتو خلال فترة الحرب الباردة سادت حالة من عجز نظام الأمن الجماعى مما عطل حل النزاعات القائمة وخلق نزاعات جديدة، لكن مع سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، وتراجع ظاهرة الفيتو منذ ١٩٨٩ شهد نشاط المجلس قفزة كبيرة وتم حل النزاعات المعمرة على شاكلة نزاع الميز العنصرى في جنوب إفريقيا والحرب الإيرانية العراقية وازداد نشاط الأمم المتحدة في حل النزاعات بدليل القفزة الكبيرة في عدد عمليات السلام التى تقوم بها المنظمة.

عاشراً: في ظل الأحادية القطبية وإن تناقصت ظاهرة الفيتو العلنى الرسمى لكن دور الفيتو لم يختفى في تأثيره على حل النزاعات وتزايدت ظاهرة الفيتو الخفى في عمل المجلس، وسجل حضوراً للفيتو في مختلف الأزمات العربية فيما عرف "بالربيع العربى" حيث كان أداة لازدواجية المعيار بحيث أن غياب الفيتو في الأزمة الليبية سمح بالتدويل والتدخل في حين أن حضور الفيتو لثلاث مرات في الأزمة السورية منع التدويل وإن لم يمنع تفاقم النزاع.

إحدى عشر: منذ بداية التسعينات دخلت مرحلة إصلاح مجلس الأمن في تطور عملى في إطار أعمال "الفريق العامل" المنشأ لهذا الغرض، وعلى

مدار ١٧ دورة للجمعية العامة منذ الدورة السابعة والأربعون وصلت عملية الإصلاح إلى طريق مسدود بسبب تعارض وتشتت المواقف الدولية من جهة وتحديد موقف الدول الحائزة للفيتو حيث يعتبر موقعها مصيرا بالنسبة لعملية الإصلاح، ومن جهة ثانية تفرض أحكام المادتين ١٠٨ و ١٠٩ بخصوص تعديل الميثاق إغلاقا لتعديل الميثاق مما يجعل مصير الإصلاح مهددا بالفشل.

إثنى عشر: يحتاج الدفع بعملية الإصلاح إلى عمل استثنائي من الناحية الدستورية على شاكلة "قرار الاتحاد من أجل السلام" لكن هذا يحتاج لإرادة سياسية قوية مثل التي توفرت للقرار سالف الذكر لكن ظروف الأحادية القطبية الحالية لا زالت تمنع توفر مثل هذه الظروف الدولية.

التوصيات:

يمكن أن نخرج من هذه الدراسة حول تأثير حق الفيتو على حل النزاعات الدولية بما يمكن أن نتصوره التماسا للحل في حدود الرأي:

أولا: الإصلاح الواقعي هو الإصلاح الممكن تحقيقه ولذلك فإن الوضع الحالي إصلاح حق الفيتو في إطار إصلاح مجلس الأمن لا يتصور لها من الناحية العملية أن تتخطى موقف الحائزين الحاليين لحق الفيتو بحكم المادتين ١٠٨ و ١٠٩ وبالتالي فإن الإصلاح الواقعي يكمن في إصلاح يحدث تغيير حقيقي وواقعي وفي نفس الوقت يتجنب معارضة الحائزين الحاليين للفيتو مع أن لا يكون إصلاحا شكليا يفتقد للتغيير الحقيقي، ونجد في أعمال الفريق العامل مقترحات يمكن أن تتوفر فيها هذه المعايير من قبيل:

- ١- وضع أجل زمني تدريجي لسحب سلطة الفيتو كأن يكون سنة ٢٠٣٠ مثلا كما اقترح البعض لكي يمكن تجنب معارضة حائزي الفيتو الحاليين.
- ٢- عدم تخويل الأعضاء الدائمين الجدد عند توسيع المجلس حق الفيتو لأن ذلك يوسع من الخلل لا إصلاحه.
- ٣- من الناحية الواقعية لن يكون من السهل إلغاء حق الفيتو بشكل مباشر بتعديل المادة ٢٧ وبالتالي فإن التضييق التدريجي لنطاق حق الفيتو يعد سحبا تدريجيا له قد يستغرق مدة زمنية لكنه الخيار الواقعي الممكن تحقيقه في ظل الظرف الدولي الراهن.
- ٤- خيارات أخرى مثل تعدد خيارات التصويت أمام العضو الدائم بحيث يمكنه أن يصوت ضد القرار دون أن يعني ذلك الفيتو يعطي فرص لتجنب الفيتو.

ثانيا: خيارات الإصلاح المثالي.

- الإصلاح المثالي كما يقدم من طرف الكثير من المواقف المعارضة لحق الفيتو جزء كبير من هذه المقترحات يفتقد لاستيعاب المعطيات الواقعية والسياسية والقانونية في الأمم المتحدة وميثاقها وقد يكون مصيره غير مؤكد التجسيد على أرض الواقع وبالتالي فالإصلاح الممكن هو الإصلاح الذي يجمع بين التغيير من حدة تأثير الفيتو ويجد طريقة للتجسيد وهذا موجود في جزء لا بأس به من المقترحات المقدمة في أعمال الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن من قبيل:
- تكملة مرفق قرار الجمعية العامة المعني بتحديد المسائل الإجرائية.
 - وضع تعريف قانوني أكثر دقة للمسائل الإجرائية.

- اشتراط أكثر من تصويتين بالفيتو لاحتسابه.
- إدراج أحكام تقيد من نطاق الفيتو في النظام الداخلي للمجلس.
- فرض الامتناع الإجباري عن التصويت بالنسبة لأطراف الخلاف نزاعا كان أو موقف في الفصلين السادس والسابع معا.
- وفي الأخير من الممكن تحقيق الإصلاح متى كانت الخيارات واقعية.

obeikandi.com

قائمة اطرابع

obeikandi.com

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

أ- الكتب المتخصصة:

1. محمد العالم الراجحي، حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1989.
2. نزيه علي منصور، حق النقض (الفيتو) - دوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
3. كاظم حطيط، استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، مصر، 2000.
4. الأخضر بن الطاهر، حق الاعتراض (الفيتو) بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
5. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ، 1996.
6. أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2012.
7. كلارك إيشلبرغ، الأمم المتحدة في ربع قرن، ترجمة عباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1970.
8. حسن نافعة وآخرون، الأمم المتحدة - ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن - وجهة نظر عربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

٩. ليتيم فتيحة ، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
١٠. عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل النزاعات، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٨.
١١. ألفت أغا وآخرون، "الأمم المتحدة في خمسون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كتاب جماعي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ١٩٩٦ .
١٢. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف القرن- دراسة في التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995.
١٣. نعيمة عميمر، ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ٢٠٠٧.
١٤. محمد مصطفى المغربي، حق المساواة في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية الدولية، الإسكندرية، 2010.
١٥. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
١٦. حسام أحمد محمد هنداوي، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي، دار الكتب الجامعية، مصر، ١٩٩٤.

١٧. مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٨.

١٨. معتز عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن - دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر - الإمارات العربية، ٢٠١٢.

ب- الكتب العامة:

١٩. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام - المبادئ العامة، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٩٩٧.

20. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام - المنظمات الدولية، الكتاب الرابع، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ١٩٩٧.

21. إبراهيم احمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

22. إبراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي - دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٤.

23. خليل حسين، التنظيم الدولي - النظرية العامة والمنظمات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

24. محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي - الجماعة الدولية والأمم المتحدة، الطبعة السادسة، منشأة المعارف، مصر ٢٠٠٠.

25. محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.
26. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية مقدمة لدراسة القانون الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
27. عبد الله الأشعل، القانون الدولي المعاصر - قضايا نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دون ذكر دار النشر، القاهرة ١٩٩٦.
28. أحمد أبو الوفاء، الوسيط في القانون الدولي العام، دون ذكر رقم الطبعة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨.
29. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر.
30. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الإقليمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.
31. علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، العقوبات ضد الدول والأفراد، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.
32. ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
33. الخيرقشي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

- 34.** عبد العزيز العشاي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٦.
- 35.** جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ٢٠٠٦.
- 36.** عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، دون ذكر رقم الطبعة، دار عالم الكتب، مصر ١٩٧٩.
- 37.** إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
- 38.** مصطفى أحمد فؤاد، قانون المنظمات الدولية - دراسة تأصيلية تطبيقية، دون ذكر الطبعة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والتوزيع والبرمجيات، مصر، ٢٠١٠.
- 39.** سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة - الإنجازات والإخفاقات، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.
- 40.** عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٧.
- 41.** محمد عبد العزيز سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية مصر ١٩٨٩.
- 42.** نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.

43. سمعان بطرس سمعان، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين - دراسة حالة الكويت والعراق، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٥.

4٤. ديفيد أوين، خمس حروب في يوغسلافيا السابقة، الطبعة الأولى، سلسلة محاضرات الإمارات، ترجمة مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٩.

45. محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبيرة، تداعياته ونتائجه، دون ذكر الطبعة، مركز العراق للدراسات، العراق، ٢٠٠٥.

46. مصطفى سلامة حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٧.

47. محسن أفيكيرين، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، دون ذكر الطبعة، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

48. لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، جيران في عالم واحد، مجموعة من المترجمين، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥.

49. محمد المجذوب وطارق المجذوب، القضاء الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٩.

50. علي يوسف الشكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.

51. سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٤.

52. بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠.

53. أحمد أبو الوفاء، جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية - دراسة قانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر ١٩٩٩.

II. المقالات والبحوث:

1. الأخضر بن الطاهر، حق الاعتراض (الفيتو) في الممارسة، مجلة دراسات قانونية، العدد ٥٠، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، نوفمبر ٢٠٠٩، الجزائر، ص ص: (٧٩ - ١٣٧).

2. جعفر اللقاني، حالات الفيتو في القضايا العربية والإسلامية، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية السعودية، العدد الخامس، السعودية أبريل ١٩٨٥، ص ص: (٢٨ - ٣٠).

3- محمد حسين كاضم العيساوي، حق النقض (الفيتو VETO) في مجلس الامن الدولي - دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت - جامعة أهل البيت، العدد ١١، العراق ٢٠١١، ص ص (٢٣٥ - ٢٥٣)

٤. عباس محمد فاضل البياتي، سياسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تجاه القدس، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، العراق ٢٠٠٨، ص ص: (٤٤ - ٦٠).

٥. حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في نظام دولي متغير، مجلة الأردن للشؤون الدولية، تصدر عن المعهد الدبلوماسي الأردني، العدد ٠١، الأردن، ٢٠٠٧، ص ص: (٦٣ - ٩٠).

٦. علي يوسف الشكري، إصلاح مجلس الأمن بين الواقع والتحديات، مجلة مركز دراسات الكوفة، تصدر عن جامعة الكوفة، المجلد ١ العدد ٥، العراق ٢٠٠٦، ص ص: (٣٤٣ - ٣٦٣).

٧. فكرت نامق العاني، البيئة الدولية الجديدة وضرورات إصلاح الأمم المتحدة، المجلة السياسية والدولية (تصدر عن جامعة المستنصرية)، المجلد ١٤ العدد ١، العراق ٢٠٠٧، ص ص: (١٥ - ٢٨)

٨. محمد أحمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق ٢٠٠٣ بحث قي الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٣، دمشق ٢٠٠٤، ص ص: (17-38)

٩. رسول حسين الجميلي، مقارنة بين نظام عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة - من ناحية الهيكل والمبادئ والأهداف، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، السنة، ٢٠١٠، العراق، ص ص: (١٦٩ - ١٨٦).

١٠. محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، "الولايات المتحدة الأمريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في الموقف والرؤى"، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٩، العراق ٢٠١١، ص ص: (١٢٥ - ١٥٤).

١٠. ماجد ياسين الحموي، نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مجلة الحقوق الكويتية، عدد ٠٣، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص: (٣٥٩ - ٣٩٥).

١١. رمزي نسيم حسونة، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وآلية الرقابة عليها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الأول، سوريا ٢٠١١، ص ص: (٥٤١ - ٥٦٤).

١٢. طلال محمد نور عطار، الجمعية العامة للأمم المتحدة ماهيتها وأعمالها، مجلة الدبلوماسية، المعهد الدبلوماسي السعودي، العدد ١٥، السعودية، ١٩٩٢، ص: (٦٤ - ٧٣).

١٣. العشاوي عبد العزيز، الجدل القائم حول جدار الفصل الأمني العازل في فلسطين، مجلة الباحث (تصدر عن جامعة ورقلة)، العدد ٥، سنة ٢٠٠٧، ص: (١٤٧ - ١٥٨).

١٤. ماهر ملندي، هضبة الجولان السورية واستثمار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية جدار الفصل العنصري في فلسطين، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١، المجلد ٢٥، سنة ٢٠٠٩، ص: (١٠٩ - ١٢٨).

١٥. ليتيم فتيحة، الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خيضر بسكر)، العدد ٨ السنة ٢٠٠٥، ص: (١ - ١٥).

١٦. محمد رضا الديب، كيف يتم اختيار الأمين العام، مجلة الدبلوماسية، مجلة دورية تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد الخامس عشر، السعودية، جولية ١٩٩٢، ص: (٧٤ - ٧٧).

١٧. خالد عكاب حسون العبيدي، دور مجلس الأمن في تشكيل المحاكم الجنائية الخاصة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٨، السنة ٢٠١٠، ص: (311-335).

١٨. بن عامر تونسي، تأثير مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية والقانونية، العدد ٠٤، سنة ٢٠٠٨، ص: (٢٢٩ - ٢٩٧).

١٩. عادل حمزة عثمان، المحكمة الجنائية الدولية بين الشرعية الدولية والهيمنة الأمريكية، مجلة الكوفة، العدد ٧، العراق، ٢٠١٠، ص ص: (٦٥ - ٨٧).

٢٠. وجيه حميد زيدان، تداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف الرئيس السوداني، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية القانونية، العدد ٤، العراق ٢٠٠٩، ص ص: (١٥٨ - ٢٠٥).

٢١. طلعت جياذ لحي الحديدي، العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، سنة ٢٠٠٩، ص ص: (243 - 263)

٢٢. نعيمة عميمر، الربط بين فكرة إصلاح الأمم المتحدة بإدخال تعديلات جوهرية على ميثاقها وتحقيق التوازن المطلوب بين الجهازين السياسي (مجلس الأمن) والقضائي (المحكمة الجنائية الدولية)، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد ٠٢، الجزائر ٢٠٠٧، ص ص: (٧ - ٤٥).

٢٣. عادل حمزة عثمان، المسؤولية القانونية عن الجرائم الدولية - دراسة في حالة الموقف الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٨، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص: (٨٧ - ١٠٦).

٢٤. بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها واختصاصها وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، سوريا ٢٠٠٤، ص ص: (١١١ - ١٨٢).

٢٥. محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه ٢٠٠٢- ٢٠٠٨، مجلة أبحاث الكلية الأساسية (جامعة الموصل)، المجلد ٨، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٩، ص ص: (٢٢٦ - ٢٥٣).

٢٦. برتراند غولد شميت، حينما ولدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العدد ١، السنة ٤٨، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ص: (٢٢٦ - ٢٥٦).

٢٧. جورج موراليس بدرازا، دفن: أدوار جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد ٤٩، العدد ٢، النمسا ٢٠٠٨، ص ص: (٥٢ - ٥٧).

٢٨. حسن نافعة، الأمم المتحدة إلى أين؟، حولية أممي في عالم السياسة، مركز الحضارة للدراسات، العدد السابع، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ص ص: (١ - ٤١).

٢٩. علي محمد حسين العامري، تداعيات الانتشار النووي في آسيا - كوريا الشمالية أنموذجا، المجلة السياسية والدولية (جامعة المستنصرية)، العدد ١٨، العراق ٢٠١١، ص ص: (٣٧١ - ٣٨٨).

٣٠. نزار عبيد مدني، ظاهرة الوفاق الدولي، مجلة الدبلوماسية، يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، العدد ٢، السعودية مارس ١٩٨٢، ص ص: (١٢ - ١٥).

٣١. محمد عدنان مراد، مسألة كشمير والصراع الهندي الباكستاني، مجلة الفكر السياسي، العدد ٧٠، سوريا، ١٩٩٩. ص ص: (٧٦ - ٨٩).

٣٢. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد - الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون العدد ٣، سنة ١٩٩٧، الكويت، ص ص: (٩ - ٢٥).

٣٣. مديوس فلاح الرشيد، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن الدولي لعام ١٩٩٠ الصادرة بشأن تفويض الدول الأعضاء في ممارسة حق الدفاع الشرعي نيابة عن الكويت، مجلة الحقوق، العدد الثالث، مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص: (٢٠٤ - ٢٤٤).

٣٤. مالك عوني، حلف الأطلسي وأزمة كوسوفا حدود القوة وحدود الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، مصر، جويلية ١٩٩٩. ص ص: (١١١ - ١١٤).

٣٥. عزة جلال، جذور الصراع في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، جويلية ١٩٩٩، ص ص: (٨٠ - ٨٤).

٣٦. وليد فؤاد المحاميد، القيود الموضوعية المفروضة على مجلس الأمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد ٢١، العدد الأول، سوريا، ٢٠٠٥، ص ص: (٣٩ - ٨٣).

٣٧. لورانس فينك لشتين، من البذور إلى النظام ميثاق الأمم المتحدة، "الوقائع" مجلة الأمم المتحدة، العدد ٠٣، سنة ٢٠٠٥، ص ص: (١٩ - ٢٣).

٣٨. نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية، مجلة سياسات، العدد ٩، فلسطين ٢٠٠٩، ص ص: (٩ - ٤٦).

٣٩. أشرف صيام، قرار الاتحاد من أجل السلام هل هو وسيلة ممكنة لحماية الفلسطينيين؟، سلسلة أوراق جامعة بيرزيت، العدد ٠٤/ ٢٠١١، فلسطين، ٢٠١١، ص ص: (٢٨ - ١).

٤٠. صلاح جبير البصيص ومحمد ثامر خماط وضياء عبد الله، تطوير قواعد التفسير اتفاقات القانون الدولي الإنساني، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، العراق ٢٠٠٩، ص ص: (١٧١ - ١٩٨).

٤١. عبد الفتاح عوض، "ممثلو النظام الدولي الجديد"، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، العدد ١٧، جويلية ١٩٩٥، السعودية، ص ص: (٥٦ - ٦٠).

٤٢. سعد سلوم، مهام الأمين العام للأمم المتحدة وتحديات إصلاح المنظمة الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٧، سنة ٢٠٠٧، العراق، ص ص: (١٢٧ - ١٤٣).

٤٣. جبار علي عبد الله جمال، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (جامعة الكوفة)، العدد ٢، العراق ٢٠٠٩، ص ص: (٧-٢٨) موقع المجلة : <http://law.kufauniv.com>

٤٤. أحمد الرشدي، "الشرعية الدولية ودلالات دور جديد للأمم المتحدة"، حولية أمتي في عالم السياسة، مركز الحضارة للدراسات، مصر، ٢٠٠٧، ص ص: (١٧١ - ١٧٩).

٤٥. محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر في ضوء العدوان الأمريكي على العراق، حولية أممي في عالم السياسة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر، ٢٠٠٥، ص ص: (١٤٧ - ١٧١).

III. مؤتمرات:

١. براء منذر كمال عبد اللطيف، علاقات المحكمة الجنائية الدولية (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة، الأردن، من ١٠ إلى ١٢/٣/٢٠٠٧، ص ص: (١ - ٥٦). على الرابط:

« www.ttu.edu.jo/conf/hds/Partner.doc »

٢. محمد عبد الرحمان بوزير، الجرائم التي تقع في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الإقليمي حول المحكمة الجنائية الدولية، الدوحة في ٢٤ - ٢٥ ماي ٢٠١١، ص ص: (١ - ٣٦).
الرابط:

« www.icc.pp.gov.qa/.../DownloadHandler.ashx?? »

IV - الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. أحمد عبد الله أبو العلاء، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين - مجلس الأمن في عالم متغير، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق - جامعة القاهرة، مصر ٢٠٠٨.

٢. علي ناجي صلاح الأعوج، الجزاءات الدولية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة القاهرة، مصر ٢٠٠٤.

٣. عدنان عباس موسى النقيب، تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، ١٩٨٩.

٤. قصي الضحاك، مجلس الأمن الدولي ودوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بين النصوص والتطبيق، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٠١.

٥. حساني خالد، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠٠٩.

٦. غضبان سمية، دور مجلس الأمن في تنفيذ الأحكام القضائية الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠٠٨.

٧. ريم تيسير خليل العارضة، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧.

V. الوثائق:

أ. المواثيق والأنظمة الأساسية

١. ميثاق الأمم المتحدة وقع في ٢٦/٠٦/١٩٤٥ ودخل حيز النفاذ في ٢٤/١٠/١٩٤٥.

٢. عهد عصبة الأمم ، وقع في ٢٨/٠٤/ ١٩١٩ ودخل حيز النفاذ في ١٠/٠١/١٩٢٠ .

٣. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (Rome Statute of the International Criminal Court)، مركز الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، رقم الوثيقة: (CONE /A/183/9)، وقع في ١٧/٠٧/١٩٩٨ ودخل حيز النفاذ في ٠١/٠٧/٢٠٠٢ .

٤. النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقع في ٢٣/١٠/١٩٥٦ ودخل حيز النفاذ في ٢٩/٠٧/١٩٥٧ .

٥. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (كجزء من ميثاق الأمم المتحدة) .

٦. النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن للأمم المتحدة، اعتمد في الجلسة الأولى للمجلس وعدل عدة مرات، رمز الوثيقة (S/96, REV.-65) .

ب- وثائق مختلفة:

- وثائق وتقارير الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.- (اختصاراً "الفريق العامل")

١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون ١٩٩٤، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٤٨/٤٧). والملحق: (A/٤٨/٢٦٤) - يتضمن آراء ومقترحات الدول في الدورة الثامنة والأربعون بشأن إصلاح مجلس الأمن، و الملاحق التي تتضمن آراء الدول

والمجموعات الإقليمية وتكتلات مختلفة وهي: (A/٤٨/٢٦٤/Add1 ،
A/٤٨/٢٦٤/ Add٢ corr.1 ، A/٤٨/٢٦٤ /Add2
(Add٨ ، Add٧ ، Add٦ ، Add٥ ، Add٤ ، A/٤٨/٢٦٤/Add3

٢. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون ١٩٩٥، تقرير
"الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٤٩/٤٧). والملحق:
(A/٤٩/٢٦٥) - يتضمن آراء ومقترحات الدول في الدورة التاسعة
والأربعون بشأن إصلاح مجلس الأمن.

٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون ١٩٩٦، تقرير "الفريق
العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٠/٤٧).

٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الواحد والخمسون ١٩٩٧، تقرير
"الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥١/٤٧).

٥. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون ١٩٩٨، تقرير
"الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٢/٤٧).

٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون ١٩٩٩، تقرير
"الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٣/٤٧).

٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون ٢٠٠٠، تقرير
"الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٤/٤٧).

٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون ٢٠٠١،
تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٥/٤٧).

٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون ٢٠٠٢،
تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٦/٤٧).

١٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون ٢٠٠٣، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٧/٤٧).
١١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون ٢٠٠٤، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٨/٤٧).
١٢. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون ٢٠٠٥، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٥٩/٤٧).
١٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون ٢٠٠٦، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٦٠/٤٧).
١٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون ٢٠٠٧، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٦١/٤٧).
١٥. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون ٢٠٠٨، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٦٢/٤٧).
١٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون ٢٠٠٩، تقرير "الفريق العامل"، الملحق رقم ٤٧ (A/٦٣/٤٧).

ج- وثائق أخرى:

١٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، "تقرير مقدم إلى رئيسة الجمعية العامة عن المشاورات بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، مؤرخ في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧.
١٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، تقرير "الفريق العامل" رقم ٤٧ (A/٦١/٤٧)، المرفق الرابع المعنون:

تقرير « تقرير الميسرين» حول المشاورات بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بمجلس الأمن.

١٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، مذكرة من رئيس الجمعية العامة، رقم الوثيقة: A/٦٣/٩٦٠، مؤرخة في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير- عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة، رقم الوثيقة (A/٥٩/٥٦٥)، بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

٢١. موجزا لأحكام الفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨ - ١٩٩١، منشورات الأمم المتحدة، رمز الوثيقة «SER.F/1 ST/LEG/»، نيويورك ١٩٩١.

٢٢. قرارات الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، القرار ٢/٥٥، رقم الوثيقة: «A/RES/٥٥/٢»، مؤرخ في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٣. قرار جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي «-ICC ASP/3/Res.1» المؤرخ في ٧ سبتمبر ٢٠٠٤، المتضمن التصديق على اتفاق العلاقة بين الهيئتين. انظر نص القرار على موقع المحكمة، الرابط « <http://www.icc-cpi.int/Pages/default.aspx> »

٢٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، القرار (٣٠/٥٣)، رمز الوثيقة، A/RES/٥٣/٣٠.

٢٥. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، تقرير الأمين العام: "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن

وحقوق الإنسان للجميع"، رقم الوثيقة: (A/59/2005)، مؤرخ في ٢١ مارس ٢٠٠٥.

٢٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، رقم الوثيقة: (A/51/950)، مؤرخ في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٧.

٢٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظم، برنامج للسلم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، رقم الوثيقة (A/47/277)، مؤرخ في ١٧ جوان ١٩٩٢.

٢٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، تقرير الأمين العام: "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، رقم الوثيقة: (A/59/2005)، مؤرخ في ٢١ مارس ٢٠٠٥.

٣٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، برنامج للسلم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، رقم الوثيقة (A/47/277)، مؤرخة في ١٧ جوان ١٩٩٢.

٣١. البيان الصادر عن القمة السادسة عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المنعقدة من ٢٦ إلى ٣١ أوت ٢٠١٢، طهران، رمز الوثيقة: (1/AM 2012/ DOC.1/Rev.2).

٣٢. بيان الموقف المشترك للدول الأربع حول إصلاح مجلس الأمن صادر بتاريخ ١٤ فيفري ٢٠١١ على الرابط:

«http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/_p_r/BM/2011_PM_BM_/13_02_2011__Joint__Statement_pm.html» , 13/11/2012.

٣٣. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، >> بعض الأفكار بشأن إصلاح الأمم المتحدة<<، تقرير موريس براتراند، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك ، رقم الوثيقة: A/٤٠/١٩٨٨ مؤرخة في ١ ديسمبر ١٩٨٥ .

٣٤. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم ٢٦/٤٨ المتضمن إنشاء الفريق العمال المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة، مؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٩٣ .

٣٥. مركز وثائق الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٢٠١١) S/RES/١٩٧٠، مؤرخ في ٢٦ فبراير ٢٠١١ .

٣٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، "تقرير مقدم إلى رئيسة الجمعية العامة عن المشاورات بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، مؤرخ في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧ .

٣٧. نص قرار محكمة العدل الدولية رقم ١٣١ بشأن الجدار الفاصل في فلسطين (ترجمة غير رسمية)، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، الرابط:

«http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=368&table=pa_documents&CatId=29»، 13/1/2013.

38. إتفاف بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، على موقع المحكمة، الرابط:

«<http://untreaty.un.org/cod/icc/prepcomm/prepfra.htm>»

٣٩. بيان صادر عن مكتب المدعي العام بشأن فتح تحقيق حول الوضع في ليبيا، مؤرخ في ٣/٣/٢٠١١، على موقع مكتب المدعي العام للمحكمة، الرابط: «www.Icc-cpi.int»

٤٠. بيان صادر في ٣ جويلية ٢٠٠٢ أعربت فيه اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية قلقها الشديد بشأن القرار ١٤٢٢ (حصانة الجنود الأمريكيين) إزاء تلك التطورات في مجلس الأمن طالبة احترام القانون حول القرار ١٤٢٢، رمز الوثيقة (PCNICC/2002/L.3)، الرابط: «<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N02/457/68/PDF/N0245768.pdf?OpenElement>»

٤١. بيان صادر الإتحاد الأوربي عبر فيه (عن خيبة الأمل من قرار الولايات المتحدة عدم التصديق على نظام روما وشجب ذلك وعبر عن دعمه للمحكمة) مؤرخ في ٢٠/٥/٢٠٠٢ (PCNICC/2002/INF/7)، على موقع اللجنة التحضيرية لنظام روما الأساسي، الرابط:

«<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/392/93/PDF/N0239293.pdf?OpenElement>»

42. قرار مجلس الأمن رقم: (٢٠٠٢)١٤٢٢/S/RES المؤرخ في ١٢/٧/٢٠٠٢. أنظر في هذا موقع مجلس الأمن، صفحة القرارات.

43. قرار مجلس الأمن رقم: (٢٠٠٣)١٤٨٧/S/RES مؤرخ في ١٧ جوان ٢٠٠٣. أنظر في هذا موقع مجلس الأمن، صفحة القرارات.

44. تقرير اللجنة التحضيرية نظام روما الأساسي، (مقترحات لوضع أحكام بشأن جريمة العدوان)، رقم الوثيقة PCNICC/2002/2/Add.2)، مؤرخ في ٢٤/٧/٢٠٠٢، الرابط:

«http://www.iccnw.org/documents/CICCFS_Crime_of_Aggression_Factsheet_FINAL_ar_1May07.pdf»

45. نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، على موقع الوكالة، الرابط:

«http://www.iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/safeg_system.pdf»، 12/01/2013

46. اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أقره مجلس محافظي الوكالة في ١ جويلية ١٩٥٩. أنظر: اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رقم الوثيقة INFCIRC/9/REV.2» مؤرخ في ٢٦/٧/١٩٦٧، على موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: «www.iaea.org»

47. تقرير المدير العام "للوكالة"، "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار ولأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن في جمهورية إيران الإسلامية"، رقم الوثيقة (S/2012/850) مؤرخ في: ١٩/١١/٢٠١٢، أنظر موقع مجلس الأمن في هذا الشأن.

48. نصوص مشاريع القرارات المرفوضة بالفيتو ومحاضر هذه الجلسات (١٩٤٦ - ٢٠١٢) موجودة على موقع الأمم المتحدة، الرابط: «http://www.un.org/fr/documents/sc_vetos.shtm»

VI - مراجع إلكترونية:

1. مرجع ممارسات مجلس الأمن، الفصل الرابع الخاص بالتصويت، على الرابط:

« [http:// www.un.org/arabic/sc/repertoire/](http://www.un.org/arabic/sc/repertoire/)»

2. مركز الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، الرابط :

«<http://vasilievaa.narod.ru/mu/unhabitatmoscow/index-116.htm>»

3. الموقع الشبكي لمجلس الأمن ، صفحة القرارات ، الرابط:

«<http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/index.shtml>»

4. أوليفيه كورتين، العوائق أمام حلم الأمن الجماعي، مقال منشور على الرابط :

« <http://www.mondiploar.com/zip.php> » ، بتاريخ ٢٠١١/٠٩/١١

5. نظام الأمم المتحدة للوثائق الرسمية (ODS) ، الرابط :

« <http://www.un.org/ar/documents/ods/>»

6. تاريخ ميثاق الأمم المتحدة، (إعلان الأمم المتحدة) ، على موقع الأمم المتحدة ، الرابط :

«http://www.un.org/ar/aboutun/history/charter_history.shtml» , 13/01/2012.

7. مركز معلومات المحكمة الجنائية الدولية على الرابط: « [http:// www.icc.arabic.org/docs](http://www.icc.arabic.org/docs) »

8. أعمال المؤتمر روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية المنعقد في الفترة من ٠٦/١٥ إلى ١٧/٠٧./ ١٩٩٨ الرابط :

VII. معاجم وموسوعات:

١. الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية السورية، الطبعة الأولى، المجلد العشرون، دار الفكر، سوريا، ١٩٩٨.

٢. معجم القانون، مجمع اللغة العربية لجمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ١٩٩٩.

٣. قاموس لسان العرب لإبن منصور، مكن البحث في القاموس على الرابط:

« [http : www.baheth.info//](http://www.baheth.info/) »

٤. قاموس الصحاح في اللغة للجوهري، يمكن البحث في القاموس على الرابط:

« http://www.baheth.info »

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

A- OUVRAGES :

- 1-Sydney D. Bailey and Sam Daws, **The Procedure of the UN Security Council**, third edition, Clarendon Press- Oxford,USA1998.
2. Serge Sur,« **Relations Internationales**»,5 édition ,Montchrestien – l’extenso éditions, France, 2005.
3. Jan Wouters and Tom Ruys, « **Security Council Reform: a New Veto for New Century?** », Royal In state for International Relations, Academia Press, Belgium, 2005.

4. David Fischer, « **History of the International Atomic Energy Agency: The First Forty Years**», Afortieth anniversary publication, (The assistance of the International Atomic Energy Agency), Vienna 1997.
5. Reginald Austin, «**Racism and apartheid in southern Africa- Rhodesia** », The UNESCO Press, Paris 1975.
6. Pierre-Édouard Deldique, « **Faut-Il supprimer l'ONU?** », Hachette Littératures, France ,2003.

B –THESE:

1. Sidy Alpha Ndiaye, « **Le Conseil de Sécurité et les Juridictions Penales Internationales**» , Thèse Doctoral de Droit Public , École Doctorale Sciences de L'Homme et de La Société - Université D'Orléans , France- 2011.

C–ARTICLES :

1. Jules Basdavant, «**le Veto dans l'Organisation des Nations Unies**», **Politique Etrangère**, N°4, 1946, pp :(221-292).
2. Froment Michel, « **L'Abstention de Vote dans les Organisations Internationales**», **A.F.D.I**, vol 7, 1961, pp : (492-523).
3. Mayoux Jean-Jacques, « **San Francisco- Histoire et leçons d'une conférence**», **Politique étrangère**, N°2, 1945, pp :(141-160).

4. Chaumont Charles, « **L'Équilibre des Organes politiques des Nations Unies et la Crise de l'Organisation**», A.F.D.I, vol.11, 1965, pp : (428-446).
5. Delon Francis, « **La Concertation Entre les Membres Permanents du Conseil de Sécurité**», A.F.D.I., vol 39, 1993,pp :(53-64).
6. Leprette Jacques, « **Le Conseil de sécurité et la Résolution 377 A (1950)** », A.F.D.I, vol 34, 1988, pp :(424-435).
- v. Boutros Boutros -Ghali, «**Peut- on Réformer les Nations Unies ?** » , **Pouvoirs –L'ONU** (Revue française d'études constitutionnelles et politiques) , N°109 , Avril 2004, pp :(5-14).- Cet article est disponible en ligne à l'adresse :
<http://www.revue-pouvoirs.fr/Peut-on-reformer-les-Nations-Unies.html> ,12/4/2012.
8. Christian Tomuschat, « **L'union Pour le Maintien de La Paix**», Bibliothèque des Nations Unies audiovisuel du droit international 2008, pp :(1-6)- Cet article est disponible en ligne à l'adresse :
<http://untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/ufp/ufpf.pdf> ,04/08/2014.
9. Chappez Jean, « **Questions d'interprétation et d'application de la Convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie) Jamahiriya arabe libyenne contre France et Jamahiriya arabe libyenne contre France,**

(mesures conservatoires ordonnance du 14 avril 1992», A.F.D.I, vol 38, 1992, pp : (468-479).

10. Virally Michel, « Le rôle politique du Secrétaire Général des Nations Unies», A.F.D.I, vol 4, 1958. pp : (360-399).
11. Cottureau Gilles, «Statut en vigueur, la Cour Pénale Internationale S'Installe», A.F.D.I, vol 48, 2002, pp : (129-161).
12. Dobelle Jean-François, «. La Convention de Rome Portant Statut de la Cour Pénale Internationale», A.F.D.I, vol 44, 1998, pp : (356-369).
13. Chaumont Charles, Fischer Georges, « Explication Juridique d'une Définition de l'Aggression», A.F.D.I, vol 2, 1956, pp : (521-529).
14. Edward McWhinney, «LA Déclaration Sur L'inadmissibilité de L'intervention dans les Affaires Intérieures des états Et la Protection de Leur Indépendance et de Leur Souveraineté (Résolution 2131 (XX) de L'assemblée Générale des Nations Unies, En Date du 21 Décembre 1965) », in : United Nations Audiovisual Library of International Law, 2012, pp : (1-6).- Cet article est disponible en ligne à l'adresse :
http://untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/ga2131-xx/ga_2131-xxf.pdf, 11/4/2012.
15. Gerbet Pierre, « Les Nations Unies et le conflit», In : Revue française de science politique, N°6, 1966, pp : (1127-1141).

16. Alexandra Novosseloff, « L'ONU après la crise irakienne », **Politique Étrangère**, vol. 3, No.4, 2003, pp : (701-714).
17. Tavernier Paul. « L'année des Nations Unies- Problèmes juridiques. » In : **A.F.D.I**, vol.50, 2004, pp : (319-339).
18. Tavernier Paul, « Les déclarations du Président du Conseil de Sécurité », In : **A.F.D.I**, vol 39, 1993, pp : (86-101).
19. Drago Roland - Fischer Georges, « Pondération dans les organisations internationales », **A.F.D.I**, vol 2, 1956, pp : (529-547).
20. Chetail D., « La réforme de l'ONU depuis le sommet mondial de 2005 : bilan et perspectives », in : **Relations internationales**, vol 4, N° 128, France 2006, pp : (79-92).- Cet article est disponible en ligne à l'adresse :
http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=RI&ID_NUMPUBLIE=RI_128&ID_ARTICLE=RI_128_0079 , 13/2/2012.
21. Philippe Moreau Defarges , « La Réforme de L'ONU, Obsédante et Impossible », in : **Relations internationales**, vol 7, France 2006, pp : (1-6). - Cet article est disponible en ligne à l'adresse :
http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/67_Moreau_Defarges.pdf, 5/11/2011.
22. Paul Tavernier « Soixante ans après : la réforme du conseil de sécurité des nation unies est-elle

possible», **Actualité et Droit international**, aout 2005, pp:(1-10). – Cet article est disponible en ligne à l'adresse :

<http://www.ridi.org/adi/articles/2005/200508tav.pdf>, 3/7/2012.

23. United Nations Audiovisuel Library of International Law, « **L'union Pour le Maintien de la Paix Résolution 377 (V) de L'Assemblée Générale**», pp : (1) - Cet article est disponible en ligne à l'adresse :

http://untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/ufp/ufp_phf.pdf, 4/2/2011.

24. Serge Sur, «**Le conseil de sécurité : Blocage, renouveau et avenir**», **Pouvoirs- (L'ONU)**, N°106, avril 2004, pp : (61-74).- Cet article est disponible en ligne à l'adresse :

http://www.revuepouvoirs.fr/IMG/pdf/109Pouvoirs_p61-74Conseil_securite.pdf, 11/3/2012.

25. Tavernier Paul. « **L'année des Nations Unies 1990 – Problèmes juridiques**» In : **A.F.D.I**, vol.36, 1990 ,pp : (536-565).

26. Deleau Olivier, « **L'examen du rôle de la Cour internationale de Justice par l'Assemblée générale des Nations Unies**», **A.F.D.I**, vol. 16, 1990 .pp : (329-337).

27. Pouëzat delphene, « **L'Agence Internationale de l'Energie Atomique et le Conseil de Sécurité des Nations Unies**» ,**A.F.D.I**, vol. 51, 2005, pp :(1-15).

28. Emmanuel Roucouas, « **Déclaration de Manille Sur Le Règlement Pacifique des Différends Internationaux**», in : United Nations Audiovisuel Library of International Law ,**2009** , pp : (1- 5). -Cet article est disponible en ligne à l'adresse :

http://untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/mdpsid/mdpsid_f.pdf , 21/11/2012.

29.Lacharrière René, « **L'Action des Nations Unies pour la sécurité et pour la paix**», **Politique étrangère**, N°4, France, 1953, pp : (307-338).

D - ARTICLES (IN ENGLISH) :

30. Myres S. McDougal and Richard N. Gradner , « **The Veto and the Charter: An Interpretation for Survival**», **Yale Iwe journal** , vol. 60, USA, 1951,pp:(259-292).-

<http://digitalcommons.law.yale.edu/fsspapers/2477>, 3/10/2011

31. C.L. Lim, «**The Great Power Balance, the United Nations and What the Framers Intended: In Partial Response to Hans Kochler**», **CJIL**, Vol.6, No.2, 2007, pp: (307-328).

<http://ssrn.com/abstract=1154949> or
<http://dx.doi.org/jmm008>

32. Céline Nahory , «**The Hidden Veto**»,**Global Policy Forum** , **may 2004**, pp:(1-5).

<http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/123456789/18546/1/The%20Hidden%20Veto.pdf?1>

33-Majid Bozorgmehri and Alireza Mohammad Khani, «**Palestinian Issue and the Security Council of UN: Use Veto Prevents Establishment of International Peace**», **Geopolitics Quarterly, Vol.7, No 4, Iran 2011, (Resolutions Vetoed by USA).pp:(78 - 98).**

http://www.sid.ir/en/VEWSSID/J_pdf/108020122404.pdf

34. Hans Köchler, «**The Voting Procedure in the United Nations Security Council Examining a Normative Contradiction in the UN Charter and its Consequences on International Relations**», in-**Studies in International Relations, vol .17, Vienna1991: International Progress Organization, pp:(1-34).**

http://i-p-o.org/Koechler_Voting_Procedure-UN_Security_Council.pdf

35. Ingo Winkelmann, «**Bringing the Security Council into a New Era- Recent Developments in the Discussion on the Reform of the Security Council**», in: **Max Planck Yearbook of United Nations Law, vol.1, 1997.pp :(35-90).** - Available at:

http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdfmpun_yb/winkelmann_1.pdf ,3/4/2012.

36. Maysa Bydoon ,« **The Amendment of the United Nations (UN) Charter without using Article 108 of the UN Charter**», **European Journal of Social Sciences ,Vol. 16, No 2, (2010).pp:(167-174).** - Stable:

«http://www.europeanjournalofsocialsciences.com/ISSUES/EJSS_30_3_03.pdf» , 14/9/2012.

- 37.** Bardo Fassbender, « All Illusions Shattered? Looking Back on a Decade of Failed Attempts to Reform the UN Security Council» , Max Planck Yearbook of United Nations Law –issued by the Max Planck Institute for Public Law and International Law in Germany, Vol 7, 2003,pp:(183-218). -Stable:

<http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdfmpunyb/fassbender7.pdf>,7/11/2012.

- 38.** Amber Fitzgeraid, « Security council reform: creating more representative body of the Entire UN membership», in: pace International law review, Vol .12, N°2 (2000), pp :(321-341).: - Available at:

[http:// digitalcommons.pace.edu/pilr/vol12/iss2/5](http://digitalcommons.pace.edu/pilr/vol12/iss2/5),10/5/2011.

- 39.** Thomas G. Weiss, «the illusion of UN security council reform » the Washington quarterly, vol.26, No.4, autumn 2003, pp :(147-161).-

<http://www.ony.unu.edu/The%20Illusion%20of%20UN%20Security%20Council%20Reform.pdf>

- 40.**Richard Butler AC, « reform of the united nations security council», Penn State Journal of Law & International Affairs, vol.1, No1, USA 2012, pp :(23-39).

<http://elibrary.law.psu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=jlia>.

- 41.** Leland M. Goodrich, « From League of Nations to United Nations », *International Organization*, Vol. 1, No. 1, USA, 1947, pp : (1-21). - Stable: <http://www3.nccu.edu.tw/~lorenzo/Goodrich%20League%20of%20Nations%20to%20UN.pdf>, 9/5/2012.
- 42.** Hans Kochler, «The United Nations Organization and Global Power Politics: The Antagonism between Power and Law and the Future of World Order», *On: Cjil*, vol. 5, N°2, 2006, pp :(320-340). Stable: <http://chinesejil.oxfordjournals.org/content/5/2/323.full.pdf+html>
- 43.** Graham Usher, « Letter from the UN: After the U.S. Veto on Settlements», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 40, No. 3 (Spring 2011), Published by: University of California Press –Institute for Palestine Studies, pp: (74-83) - Stable: <http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jq/11460.pdf>. 9/11/2012.
- 44.** David D. Caron, «The Legitimacy of the Collective Authority of the Security Council», *the American Journal of International Law*, Vol. 87 (1993), pp :(552-588). - Available at: <http://scholarship.law.berkeley.edu/facpubs/1642>, 6/12/2007.
- 45.** Amos J. Peaslee, « The Dumbarton Oaks Proposal», *Fordham Law Review.* , Vol.14, No.1 , (USA 1945) , pp: (55-58).

<http://ir.lawnet.fordham.edu/flr/vol14/iss1/4> » ,
22/12/2012.

- 46.** Reisman -W Michael, «The Constitutional Crisis in the United Nations» ,The American journal of international law ,vol. 87 , USA , 1993. pp:(83-100).-

http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/866, 3/1/2012.

- 47.** Jared Schott, « Chapter VII as Exception: Security Council Action and the Regulative Ideal of Emergency», North-western Journal of International Human Rights, Vol.6 N1, 2007, pp :(24-80).

- 48.** Grant Gilmore, «The International Cour of Justice», the Yale low journal, vol. 55, 1946, USA, pp :(1060-1064).

<http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njihr/vol6/iss1/2>, 13/1/2013.

- 49.** Attila Tanzi , «Problems of Enforcement of Decisions of the International Court of Justice and the Law of the United Nations», EJIL, vol 6, (1995) ,pp: (539-572).

<http://www.ejil.org/pdfs/6/1/1311.pdf>,
15/01/2013.

- 50.** Thomas M. Franck, «The Secretary-General's Rolein Conflict Resolution: Past, Present and Pure Conjecture », EJIL, vol. 6 (1995), pp :(360-387).

<http://www.ejil.org/pdfs/6/1/1302.pdf> , 2/2/2013.

- 51.** Suyash Paliwal, « **The Primacy of Regional Organizations in International Peacekeeping: The African Example** », **Virginia Journal of International Law**, Vol.51 ,N°1, USA. 2010. pp :(186-201).
<http://www.vjil.org/assets/pdfs/vol51/issue1/Paliwal.pdf> ,13/12/2012.
- 52.** Mehrdad Payand h, «**the United Nations Military Intervention and Regime change in libya**», **Virginia Journal of International Law**, Vol. 52, N2, USA. 2012, pp :(357-363).-Available at:
<http://ssrn.com/abstract=1930993> , 15/12/2011.
- 53.** Wedgwood Ruth, «**the united states and the international criminal court: Achieving a Wider consensus the “Ithaca package** », **Cornell international law Journal**, vol 32, USA.1999,pp:(536-542).-
http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/2280, 3/5/2012.
- 54.** Frank appraisal, « **U.N. – From A to Z** », the **UNESCO Courier**, N°10, 1955.pp :(26-29)
- 55.** Dilek Latif, «**United Nations’ Changing Role in The Post-Cold War era**», the **Turkish Yearbook**, vol. 3, 2000,pp: (23-66).
<http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/670/8528.pdf> , 9/5/2012.
- 56.** Joseph C. Ebegbulem, «**The Failure of Collective Security in the Post World Wars I and II**

International System», Transcience Journal- (journal of global studies- Germany), Vol. 2, N 2(2011), Germany 2011, pp:(23-29) .

http://www2.hu-berlin.de/transcience/Vol2_Issue2_2011_23_29.pdf , 1305/2012.

- 57.** Christopher O'sullivan, «**the United Nations, Decolonization, and Self-Determination in Cold War Sub-Saharan Africa, 1960-1994**», **Journal of Third World Studies**-(Association of Third World Studies) , vol.22, N°2, 2005, pp: (103-120).

<http://cuwhist.files.wordpress.com/2011/10/un-and-decolonization-in-africa.pdf>, 3/6/2012.

- 58.** Peter Hulsroj, « **The Legal Function of the Security Council** » , CJIL,N°1,2000 ,pp:(60-93).-

<http://chinesejil.oxfordjournals.org/content/1/1/59.full.pdf>, 7/4/2012.

- 59.** Muzaffer Ercan Yilmaz, « **The New World Order**”: **An Outline of the Post-Cold War Era**», **Turkish Journal of International Relations**, Vol. 7, No. 4, 2008, pp :(44-58).-

<http://www.alternativesjournal.net/volume7/Number4/myilmaz.pdf>, 13/03/2013.

- 60.** Boutros Boutros-Ghali, «**Grounds for Hope**»- **1945-1995 the united nation why it matters**, thy **UNESCO Courier**, October 1995.pp: (5)

- 61.** Adam P. Tait, «**The Legal War: A Justification For Military Action in Iraq**», in: **Gonzaga**

Journal of International Law, vol. 9, N°1, 2006,
pp :(96-114).-

«<http://www.across-borders.com> », 21/11/2012

- 62.** Alexander Benard and Paul J. Leaf, «**modern Threats and the United Nations Security Council: no Time for Complacency**», **Stanford Law Review, Vol 62. N 5, USA 2010**,pp:(1396-1434).

http://www.stanfordlawreview.org/sites/default/files/articles/Benard__Leaf.pdf , 11/7/2012.

- 63.**Gerry Simpson, «**The War In Iraq and International Law**», **Melbourne Journal of International Law, vol.6, 2005**, pp :(167-188).

<http://ebooksgo.org/law/TheWarInIraq.pdf>.,
21/11/2012.

- 64.** Elias Davidsson, «**The Security Council's Obligations of Good Faith**»,in **Florida Journal of International Law, Vol. XV, No. 4, Summer 2003** ,pp:(542-571) -.Available at:

http://www.aldeilis.net/english/attachments/490_goodfaith.pdf, 12/4/2012.

- 65.-** Stefan Talmon, «**The Statements by the President of the Security Council**», in **CJIL, 2003**, pp: (419-465).

<http://users.ox.ac.uk/~sann2029/Chinese%20Journal%20of%20International%20Law%20202%20%282003%29,%20419-465.pdf> ,2/5/2012.

- 66.** Natalie Reid, « **Informal Consultations**», Global policy forum, **January 1999**, pp :(1-10). -Available at:

<http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/123456789/18544/1/Informal%20Consultations.pdf?1>,11/5/2012.

D -DICTIONNAIRE :

- 1.** Dictionnaire Hachette, édition 2010, Hachette livre, paris, France, 2009.

E - DOCUMENTS:

- 1.**The Covenant of the League of Nations, the link:

«http://valon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp»

- 2. DOCUMENTS of the (UNCIO)**«Statement at San Francisco by the delegations of the four Sponsoring Governments (**China, the UK, the USA and the USSR**) on The Yalta Formula” on Voting in the Security Council» , 8 June 1945, Society of American Archivists, **Vol. XI, 1945**, pp:(710-714).

- 3. DOCUMENTS of the United Nations Conference on International Organization San Francisco 1945**, vol. xi, Commission:3-«**Security Council**», Published in Cooperation with the Library of Congress 1945- United Nations Information Organizations, London- New York 1945.- **link to the Document :**

«http://archive.org/stream/documentsoftheun008818mbp/documentsoftheun008818mbp_djvu.txtw»,7/4/2012.

- 4.** Letters can be found on President Roosevelt's Historic site: the Franklin D. Roosevelt Presidential Library and museum On the website: «<http://www.fdrlibrary.marist.edu/archives/significant.html>», 2/7/2011.
- 5.** The Dumbarton Oaks Conference Documents, the literal text of the Dumbarton Oaks Proposals, published on the website of the Ministry of Foreign Affairs Australian, the Document: <http://www.info.dfat.gov>, 11/3/2011.
- 6.** Yalta Conference Documents, Protocol of Proceedings of Crimea Conference text protocol issued by the Conference on the (UN), is published on the website , Lillian Goldman Law Library, , Direct link to the document:
<http://avalon.law.yale.edu/wwii/yalta.asp>, 12/04/2012.
- 7.** General Assembly Official Records Fifty-eighth Session , Supplement No. 47 (A/58/47) , «Report of the Open-ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters related to the Security Council », Annex 3, pp : (13-19)
- 8.** Rome Statute of the International Criminal Court 1998, **DOC (9/183/ CONE /A)**. -Direct link to the document:
«http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/arabic/rome_statute%28a%29.pdf ».

9. law: American Service Members Protection Act (ASPA) , Direct link to the document:

«<http://www.state.gov/t/pm/rls/othr/misc/23425.htm> »,12/04/2012.

10. Human Rights Council, Twelfth Session, «Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories- Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict», A/HRC/12/48 , 15 September 2009. **on the link:**

«http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf», 15/3/2012.

11. Treaty on the non-Proliferation of Nuclear Weapons, **DOC (INFCIRC/140)**, 22 April 1970: International Atomic Energy Agency, **Available at:**

«<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc140.pdf>» ,12/5/2012.

12. Agreement Governing the Relationship Between the United Nations and the International Atomic Energy Agency, **DOC (INFCIRC/11)**,30/10/1959.- **Available at:**

«<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc11.pdf>», 6/11/2012.

13. Statement issued by the Permanent Mission of the United States of America- on November 13/ 2009.- **the link :**

«<http://usun.state.gov/briefing/statements/2009/131936.htm>.»,3/5/2012.

14. Position Paper of China at the 59th Session of the UN General Assembly. – Link:

«<http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t200959.htm>.
» ,07/06/2011.

15. International Atomic Energy Agency, « Treaty on the non-Proliferation of Nuclear Weapons» ,(INFCIRC/140), 22 April 1970.

16. The Texts of the Agency's Agreements With the United Nations, «Agreement Governing the Relationship Between the United Nations and the International Atomic Energy Agency», (INFCIRC/11), 30/10/1959:

<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc11.pdf> ».

17. the United Nations , **The Question of Palestine and the United Nations , United Nations Publication**, New York, 2008 . **the link:**

- « <http://unispal.un.org/unispal.nsf/udc.htm>
» ,13/10/2012.

18 .International Law Association , « United Nations Reform Through Practice Report of the International Law Association Study Group on United Nations Reform», Edited by **Ralph Wilde** Rapporteur of the Study Group, December 2011.- **Obtainable from:**

«<http://ssrn.com/abstract=1971008>»,11/3/2012.

F- CONFERENCE :

- 1. 8e** Conférence international des éditeurs de documents diplomatiques des états et de l'ONU, 01/01/2008, édité par Gabriel Robin-: **Georges Hnre Sutuou**, « **la France et la Création de l'ONU 1944-1946**», p : 23.- publié sur le lien: «<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/ONU-gh-soutuou.pdf>», 20/01/2012.

I-REFERENCES ELECTRONIQUES:

- 1.**History of the United Nations Charter, « **The Atlantic Charter**», UN site on the link:«http://www.un.org/en/aboutun/history/atlantic_charter.shtml», 13/01/2012.
- 2.** History of the United Nations Charter, «**Moscow and Teheran Conferences**» UN site on the link: «<http://www.un.org/en/aboutun/history/moscowteheran.shtml>»,11/4/2012. ,12/01/2012.
- 3.** History of the United Nations Charter, «**Dumbarton Oaks and Yalta**», UN site on the link: http://www.un.org/en/aboutun/history/sanfrancisco_conference.shtml, 10/01/2012.
- 4.** International Criminal Tribunal for Rwanda – (UNICTR), the site: « <http://www.unicttr.org/> »
- 5.** Repertoire of the Practice of the Security Council, the website: <http://www.un.org/en/sc/repertoire> .

- 6. Subjects of UN Security Council Vetoes**, global policy forum, the link: <http://globalpolicy.org/security/membership/veto/vetosubj.htm>
- 7. The United Nations system for bibliographic information (UNBSNET)**, the site: «<http://unbisnet.un.org:8080/ipac20/ipac.jsp?profile=bib&menu=search#focus>»
- 8. Cour internationale de Justice** - www.icj-cij.org
- 9. Actualité et Droit International**- www.ridi.org/adi
- 10- Security Council Report, Monthly Forecast** , February 2013, <securitycouncilreport.org> , 1/2/2013.

قائمة المختصرات :

- اللغة العربية: I

- لأغراض هذا البحث تعني التسميات و المختصرات التالية :
- ١- الفريق العامل: الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.
- ٢- الفريق رفيع المستوى : الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات و التحديات والتغيير.
- ٣- المجلس : مجلس الأمن للأمم المتحدة.
- ٤- الجمعية: الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ٥- المحكمة : محكمة العدل الدولية للأمم المتحدة.
- ٦- المحكمة الدائمة: محكمة الدائمة للعدل الدولي لعصبة الأمم.
- ٧- الوكالة : الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٨- الميثاق: ميثاق الأمم المتحدة.
- ٩- المحكمة الجنائية : المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب نظام روما الأساسي.
- ١٠- العهد : عهد عصبة الأمم.

اللغة الإنجليزية والفرنسية II

- ١- المملكة المتحدة . UK -
- ٢- الولايات المتحدة الأمريكية

USA: United States of America

USSR: Union of Soviet Socialist Republics. ٣-إتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

UN: United Nations. ٤- الأمم المتحدة

U.N.C.I.O : United Nations Conference on
International Organization.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية

UNICTR: International Criminal Tribunal for
Rwanda.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

SCSL : Special Court for Sierra Leone.

المحكمة الخاصة لسيراليون

ICC : International Criminal Court.

المحكمة الجنائية الدولية

I.C.J : International Court of Justice.

محكمة العدل الدولية

UNESCO: United Nations Educational, Scientific
and Cultural Organization.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

EJIL. European Journal of International Law.

المجلة الأوروبية للقانون الدولي

CJIL: Chinese Journal of International Law.

المجلة الصينية للقانون الدولي

١٣- **J. INT'L L. & POL'Y : Journal of International Law & Policy-** (the University of Pennsylvania).

مجلة القانون الدولي والسياسة

١٤- **IND. INT'L & COMP. L. REV:** Indiana International & Comparative Law Review.

مجلة إنديانا للقانون الدولي

١٥-**A.F.D.I :** Annuaire Français de Droit International.

الدليل الفرنسي للقانون الدولي

١٦-**Pouvoirs :** revue française d'études constitutionnelles et politiques.

المجلة الفرنسية للدراسات الدستورية والسياسية

١٧-**P5:** (partie5) Groupe les cinq titulaires de droit de veto au Conseil de sécurité.

مجموعة الدول الخمسة الحائزين لحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي

١٨-**C.I.J :** Cour Internationale de Justice.

محكمة العدل الدولية

١٩-**O.N.U :** Organisation des Nations Unies.

منظمة الأمم المتحدة

20- (**ASPA**) law: American Service Members Protection Act.

قانون حماية الجنود الأمريكيين

The United Nations system for :21-**UNBSNET**

bibliographic information. نظام الأمم المتحدة للمعلومات

البيبلوغرافية